

جدلية التكامل بين العدالة الإيجابية والعدالة السلبية

عند الإمام النورسي من خلال كليات رسائل النور

محمد رفيع

المستخلص

إن الباحث في فكر بديع الزمان سعيد النورسي ليلفيه فكرا إنسانيا أصيلا متجددا، وتراثا عالميا حيويا، يفوح عمقا وأصالة، أسهم – وما يزال-بامتياز في تجديد الفكر الإسلامي وتنوير الفكر الإنساني، وترشيد المسيرة الإنسانية بالقيم الحضارية، مستمدة من كتاب الله في شقيه: المنظور والمسطور. وإذا كانت العدالة أساسا قام عليه الكون من الذرة الى المجرة، ومبدأ مقدسا توطأت عليها الأديان السماوية على اختلاف أزمانها، وطلبا ملحا للمستضعفين في الأرض، فإن المقاربات البشرية النسبية التي عرفتها المجتمعات البشرية، لمبدأ العدالة تنظيرا وتنزيلا، أثمرت نظريات مختلفة، عجزت بمجموعاتها عن محاصرة الظلم المتنامي في هذا العالم.

وأحسب أن مقارنة مفهوم العدالة عند النورسي، من شأنها أن تثمر مفاهيم أصيلة وأبعادا متكاملة لقضية العدالة، ومعايير ثابتة للتمييز بين جوانب العدالة ومظاهر الظلم، لنقدم بذلك للإنسانية قراءة تقويمية لنظريات العدالة. ومن أجل كشف اللثام عن تلك القضايا وسواها، جاءت هذه المقالة مؤسسة على مدخل مفهومي وثلاثة مباحث: أولها في أقسام العدالة عند النورسي، والثاني في العدالة التكوينية والعدالة التشريعية بين السلب والإيجاب، والثالث في المنحى التنزيلي للعدالة التشريعية، ثم أنهيت البحث بخاتمة أجملت فيها أهم نتائج البحث.

أما المنهج المعتمد في إدارة قضايا البحث فمداره على استقراء المادة العلمية من رسائل النور أصالة، ومن مظان أخرى تبعها، وعلى تحليل المضامين، وتعليل الأفكار، ومقارنتها بغيرها، واستنتاج بعض القواعد، وصياغة ذلك كله في سياق التصور العام للموضوع.

الكلمات المفتاحية: العدالة الإيجابية، العدالة السلبية، النورسي

* استاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب

* Professor of Fundamentals of Jurisprudence and Maqasid al-Sharia, University of Sidi Mohamed bin Abdullah, Morocco

E-mail:

mohamad.rafia@usmba.ac.ma

Orcid:

<https://orcid.org/0000-0002-9909-9906>

Received: January 12, 2022

Accepted: July 5, 2022

Published: July 31, 2022

Citation:

Refi, Mohammed, “*The Dialectic of Integration Between Positive Justice and Negative Justice in The Works of Imam Nursi Risale-i Nur*”, Istanbul, The Journal of Risale-i Nur Studies 5:2 (2022), 45- 56

<https://www.doi.org/10.5281/zenodo.6861749>

The Dialectic of Integration Between Positive Justice and Negative Justice in The Works of Imam Nursi Risale-i Nur

Mohammed Rafia

Abstract

The researcher is in the thought of Bediüzzaman Said Nursi will find an authentic, renewable human thought, and a vital world heritage, that smells depth and originality, which contributed - and still is - perfectly in the renewal of Islamic thought and the enlightenment of human thought, and the rationalization of the human march toward values of civilization, drawn from the Book of Allah in its two parts: the Viewed and the written.

And because justice is the foundation which the universe is based on, from the atom to the galaxy, and a sacred principle that the revealed religions have colluded with at different times, and an urgent demand from the weak on earth, the relative human approaches that human societies have known, to the principle of justice, in theory and revealed, have resulted in different theories, which all of these were unable to restrain growing injustice in this world.

I think that Nursi's approach to the concept of justice, could produce authentic concepts and integrated dimensions of the issue of justice, and consistent standards for distinguishing between aspects of justice and manifestations of injustice. And with that we can present to humanity an corrective reading of the theories of justice.

This article, which is based on an introduction and three chapters tries to uncover those issues and others. The first chapter deals with the kinds of justice in the thought of Nursi, the second is about cosmic justice and legislative justice with its negative and positive aspects, and the third is about the revealed way of legislative justice. Then I ended the research with a conclusion that outlined the most important results. As for the approach adopted in this research, it revolves around induction of the scientific material from Risale-i Nur primarily, and from other sources, and on analyzing the contents, justifying ideas, comparing them with each other, deducing some rules, and formulating all of that in the context of the general perception of the subject.

Keywords: Positive Justice, Negative Justice, Nursi

مدخل مفهومي: في تحديد المفاهيم المؤسسة للموضوع

إن من تمام الوضوح المنهجي، ومستلزمات التواصل المعرفي، توخي مسلك الوضوح في المفاهيم الوظيفية الحاملة للمعارف المراد تقديمها، والتواصل على أساسها، لذلك ألزمت نفسي بتصدير هذه المقالة بتوضيح معرفي للمفاهيم المؤطرة للموضوع، فأقول وبالله التوفيق.

(1) الجدلية:

الجدلية نسبة الى كلمة "جدل"، ومادة (ج . د . ل) ترجع في جذرها اللغوي إلى معنى مادي يفيد القوة والصلابة كما في قولنا: جدل الحبل إذا أحكم فنتله (الفيروز آبادي، 1995:473) وإلى معنى معنوي كما في دلالاتها على اللدد في الخصومة والقدرة عليها، والجدل: مقابلة الحجة بالحجة، والمجادلة: المناظرة.

على مستوى الاصطلاح الأصولي، نجد تعريفات متنوعة وعديدة، منها ما هو عام كتعريف ابن البناء المراكشي في قوله: " الجدل قانون نظري يتبين به سبيل الهدى عن سبل الضلال" (الفيروز آبادي، 1995:474) ومنها ما جاء جامعا لأجزاء المحدود ومميزا لها عن غيرها مثل تعريف الجويني حين قال: " إظهار المتنازعين مقتضى نظرتهما على التدافع والتنافي بالعبارة أو ما يقوم مقامها من الإشارة والدلالة"، (الجويني، 1979:21) وتعريف أبي الوليد الباجي في قوله: " والجدل تردد الكلام بين اثنين قصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه". (الباجي، 1987:11)

أما الجدل عند المناطقة فهو القياس المؤلف من مقدمات مشهورة، أو مسلمة، وصاحب هذا القياس يسمى جدليا(التهانوي،1996:553) والغرض منه إن كان الجدلي سائلا معترضا لإزام الخصم وإسكاته، وإن كان مجيبا حافظا للرأي، ألا يصير ملزما من الخصم. (التهانوي،1996:553)

(2) التكامل:

التكامل مشتق من فعل (كمل)، جاء في اللسان: «وأكملت الشيء أي أجملته واتمته... وكملة أتمه وأجمله" (ابن منظور،1990:598) وإكمال الشيء إنهاؤه على التدريج، مصداقا لقول الله تعالى: " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً" (المائدة:4)، قال الطاهر ابن عاشور: " فإكمال الدين هو إكمال البيان لمراد الله تعالى الذي اقتضت الحكمة تحجيمه... بحيث صار مجموع التشريع الحاصل بالقرآن والسنة، كافيا في هدي الأمة" (ابن عاشور،2008:160)

وذهب الكفوي إلى أن "الكمال أمر زائد على التمام، والتمام يقابل نقصان الأصل، والكمال يطابق نقصان الوصف بعد تمام الأصل" (الكفوي، 1992:296) ومقتضى التكامل وجود مجموع الأجزاء إذا نظر إلى كل جزء بالنظر الجزئي كان ناقصا ضعيفا، فاحتاج ليتقوى وتكتمل النظرة نظم تلك الأجزاء في سلك النظر الكلي، وهذا المعنى هو ما عبر عنه الشاطبي، حين قال: " إذ محال أن تكون الجزئيات مستغنية عن كلياتها فمن أخذ بنص مثلا في جزئي معرضا عن كليته فقد أخطأ، وكما أن من أخذ بالجزئي معرضا عن كليته فهو مخطئ، كذلك من أخذ بالكلي معرضا عن جزئيه " (الشاطبي،2003:8)

وعلى هذا المعنى جرى استعمال مصطلح التكامل ليفيد معنى الترابط والتنسيق في النظر إلى العدالة بشقيها السلبي والإيجابي، كما وجدت ذلك واضحا عند الإمام النورسي رحمه الله.

(3) العدالة:

قال الراغب الأصفهاني: " العدالة والمعادلة لفظ يقتضي معنى المساواة" (الأصفهاني، 325) كما أن العدالة والعدولة والمعدلة، والمعدلة، كلها اشتقاقات ترجع إلى العدل (ابن منظور، 431) والعدل ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، والعدل اسم للجمع، وهو من أسماء الله الحسنى، بمعنى الذي لا يميل به الهوى فيجور.

العدل والعدل متقاربان، لكن العدل بالفتح يستعمل فيما يدرك بالبصيرة كالأحكام، والعدل بالكسر فيما يدرك بالحاسة كالموزونات والمعدونات والمكيلات (الراغب، 325)

والعدل في الشريعة عبارة عن الاستقامة على الطريق الحق بالاختيار عما هو محظور ديناً، ويرى الطاهر بن عاشور أن " العدل مساواة بين الناس أو بين أفراد أمة في تعيين الأشياء لمستحقها وفي تمكين كل ذي حق من حقه بدون تأخير "

وقد تميز ورد العدل في القرآن بأن جاء بأقوى صيغة للتكليف والإلزام في قوله تعالى: " إن الله يامر بالعدل والاحسان " (النحل: 90)، وورد كذلك مقصداً أسمى لبعثة الأنبياء والرسول في قوله سبحانه: " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط " (الحديد: 24) ، فاكتسب بذلك معنى أعم وأشمل حتى عده ابن عاشور " الأصل الجامع للحقوق الراجعة إلى الضروري والحاجي من الحقوق الذاتية وحقوق المعاملات "

(4) الإيجاب:

الإيجابية نسبة إلى الإيجاب، وهو لغة الإثبات، من أوجب الرجل إذا أتى بموجبة من الحسنات أو السيئات، وأوجب الرجل إذا عمل عملاً يوجب له الجنة أو النار، ويقال كذلك أوجب الرجل إذا كان يأكل مرة، والإيجاب عند أهل الكلام، صرف الممكن من الإمكان إلى الوجوب، وفي اصطلاح الفقهاء، عبارة عما صدر عن أحد المتعاقدين أولاً.

(5) السلب:

السلب من سلب الشيء يسلبه سلباً وسلباً، والسلب ما يسلب، ومن معاني السلب السير الخفيف السريع، ولحاء الشجر المنزوع منه، ونزع الشيء من الغير على القهر، كما قال تعالى: " وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه" (الحج: 71).

والسلب والإيجاب في علم البديع أن يبني الكلام على نفي شيء من جهة وإثباته من جهة أخرى، وما أشبه ذلك، وبين السلب والإيجاب علاقة التقابل والتضاد، قال الكفوي: " فالسلب الكلي مع الإيجاب الكلي متقابلان ليس أحدهما عدماً للآخر، ويمكن تعقل أحدهما مع قطع النظر عن الآخر، فهما متضادان".

ومقصدي من هذه الثنائية في سياق هذا البحث، ما قرره الإمام سعيد النورسي في الكلمة العاشرة من رسائله، من أن مفهوم العدالة يتأسس على الجانب الإيجابي المتمثل في بناء وضمان متطلبات حياة

الإنسان والكون، وعلى الجانب السلبي المتجلي في النظام العقابي والتأديبي لحالات الإخلال الواقع أو المتوقع في الحقوق. (النورسي، 2021:91)

المبحث الأول: أقسام العدالة عند الإمام النورسي

اتسع مفهوم العدالة عند الإمام النورسي لينتظم ألوانا متعددة، وأقساما مختلفة، نذكر منها على وجه الإجمال والتركيز:

أولا: العدالة الإيجابية:

والمقصود بهذا النوع من العدالة القسم المؤسس للحقوق الضرورية والحاجية التي تحفظ الحياة في هذا الكون من جانب الوجود بتعبير الإمام الشاطبي (ينظر الشاطبي، الموافقات، 7/2). يقول الإمام النورسي في تعريف هذا القسم: "أما الإيجابي فهو إعطاء كل ذي حق حقه"، (النورسي، 2021:91) ثم يصف شمولية هذه العدالة بقوله: "فهذا القسم من العدالة محيط وشامل لكل ما فيهذه الدنيا لدرجة البداهة". (النورسي، 2021:91)

ثانيا: العدالة السلبية:

ويعد هذا القسم عند النورسي الشق الثاني المكمل لسابقه الإيجابي، ويتعلق الأمر بالنظام العقابي الذي وضعه الحق سبحانه ليحفظ دوام الحياة في الدنيا من جانب العدم، وذلك درء الاختلال الواقع أو المتوقع في نظام العدالة الإيجابي، يقول الإمام النورسي: "وأما القسم السلبي فهو تأديب غير المحقين، أي إحقاق الحق بإنزال الجزاء والعذاب عليهم" (النورسي، 2021:91)

ثالثا: العدالة المحضة:

يعرف الإمام النورسي هذا القسم من العدالة بقوله: "العدالة المحضة: ذلك الدستور العظيم الذي ينظر إلى الفرد والجماعة والشخص والنوع نظرة واحدة، فهم سواء في نظر العدالة الإلهية، مثلما انهم سواء في نظر القدرة الإلهية، وهذه سنة دائمة" (النورسي، 2021:350)

فهذا القسم من العدالة مطلق عن التقيد، ثابت مطرد لا يتغير بتغير الزمان والمكان والحال، كما هو حال العدالة النسبية، وهو العدل المطلق الذي يصفه الراغب، بقوله: "يقضي العقل حسنه، ولا يكون في شيء من الأزمنة منسوخا، ولا يوصف بالاعتداء بوجه، نحو الإحسان إلى من أحسن إليك، وكف الأذية عن كف أذاه عنك" (الأصفهاني، 325) ومن جهة أخرى، فقد فسّر الإمام النورسي العدالة المحضة بالشريعة الإسلامية، حيث قال: "الشريعة سبب السعادة، وهي العدالة المحضة، وهي الفضيلة" (النورسي، 440:2012)

أما الأساس الشرعي للعدالة المحضة عند النورسي، فهو قوله تعالى: "ولا تزر وازرة وزر أخرى" (فاطر: 18)، القاضي بعدم جواز معاقبة إنسان بجريرة غيره، وقوله سبحانه: "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا" (المائدة: 32)، الذي يقضي بعدم جواز التضحية بالبريء إلا برضاه، ولو من أجل الناس جميعا (النورسي، 1994:377)

رابعاً: العدالة الإضافية:

وهي العدالة النسبية التي تقابل العدالة المحضة، اكتسبت إضافيتها ونسبيتها من ارتباطها بظروف تنزيل قوانين العدالة في الواقع المتغير، حسب فقه الموازنة والترجيح، بين المصالح والمفاسد، يقول الإمام النورسي في بيان هذا القسم من العدالة: "أما العدالة الإضافية فهي أن الجزء يضحى لأجل سلامة الجميع، فهذه العدالة لا تأخذ حق الفرد بنظر الاعتبار لأجل الجماعة، وإنما تحاول القيام بنوع من عدالة إضافية، من حيث الشر الأهون". (النورسي، 2013:67)

وبالمقارنة بين القسمين الأخيرين، يرى النورسي أن العدالة المحضة أقوى وأولى من العدالة الإضافية، بحيث لا يصار إلى العدالة الإضافية إلا عند تعذر تطبيق العدالة المحضة، يقول: "إن كانت العدالة المحضة قابلة للتطبيق فلا يصار إلى العدالة الإضافية، وإن صار إليها فقد وقع الظلم" (النورسي، 2013:67)

وبالنظر إلى مجمل كلام الإمام النورسي في كليات رسائله عن العدالة، يمكن الحديث عن نوعين كليين متكاملين للعدالة، ينتظمان بقية الأقسام والأنواع، ألا وهما:

خامساً: العدالة التكوينية والعدالة التشريعية.

يمكن استنباط هذا التصنيف الثنائي للعدالة من كلام الإمام النورسي، حين قال: " الشريعة الإلهية اثنتان، وهما آتيتان من صفتين إلهيتين...أولاهما الشريعة التكوينية آتية من صفة الإرادة الإلهية، وهي الشريعة والمشية الربانية التي تنظم أحوال العالم – الإنسان الأكبر-وحركاته التي هي ليست اختيارية... أما الأخرى فهي الشريعة الآتية من صفة الكلام الإلهي، هذه الشريعة تنظم أفعال الإنسان الاختيارية، ذلك العالم الأصغر، وتجتمع الشريعتان أحياناً معاً" (النورسي، 2012:440)

هكذا يرى النورسي أن شريعة الله المبنية أساساً على العدالة نوعان: الشريعة التكوينية التي موضوعها الكون، والشريعة التنزيلية التي موضوعها الإنسان، ويفسر العدالة التكوينية بقوله: " وأن العدالة العامة الجارية في الكون النابعة من التجلي الأعظم لاسم "العدل" إنما تدبير موازنة عموم الأشياء، وتأمير البشرية بإقامة العدل" (النورسي، 2011:338)

ويرى الإمام النورسي أن من مظاهر هذه العدالة في الآيات الكونية: " وجود الانتظام الأكمل بلا خلل، والانسجام الأجل بلا نقص، والميزان العدل الذي لا يظلم قطعاً، في كل شيء في الكون ابتداء من الذرات إلى المجرات" (النورسي، 2021:25) فالعدالة التكوينية في الجملة، ذلكم التدبير العادل الأمثل المطرد للكون بجميع مكوناته، وفق إرادة الله التكوينية.

أما العدالة التشريعية، فهي العدالة المحضة عند الإمام النورسي، هي الشريعة الإسلامية، كما سبق بيانه، ويذهب رحمه الله إلى أن الأنبياء عليهم السلام، هم مصدر العدالة، يقول: " فأسس العدالة والفضيلة، شيدها الأنبياء عليهم السلام، أي أن الأنبياء هم الذين أرسوا تلك القواعد والأسس" (النورسي، 1996:139) بل يقرر حصرياً أنه " لا تنفذ العدالة إلا كما بينها القرآن الكريم" (النورسي، 2013:350)

ومؤكد ما ذهب إليه النورسي في عدالة الشريعة، ما ذكره الطاهر ابن عاشور حين قال: " أعلى القوانين في تحقيق العدالة الشرائع الإلهية لمناسبتها لحال من شرعت لأجلهم وأعظمها شريعة الإسلام، لايتنائها على أساس المصالح الخالصة أو الراجحة، وإعراضها عن أهواء الأمم، والعوائد الضالة... بل تبنى على مصالح النوع البشري، وتقويمه وهديه إلى سواء السبيل" (ابن عاشور، الطاهر. التحرير والتنوير (95/5)

وإن اهدئنا لثنائية الكوني والشرعي في تصنيف العدالة، راجع إلى ما استنبطته من مضمون كلام النورسي في كليات رسائله من جهة، وإلى معيارية هذه الثنائية عند أهل المقاصد وأهل الكلام في التمييز بين قصد الله الكوني، وقصده الشرعي، أو بين الإرادة التكوينية والإرادة التشريعية، لأن الخلط بين القضيتين يؤدي حتما إلى سوء فهم الخطاب الشرعي.

المبحث الثاني: العدالة التكوينية والعدالة التشريعية بين السلب والإيجاب

أولا: العدالة التكوينية:

يتمثل الجانب الإيجابي في العدالة التكوينية بالنظر الكلي في بناء الكون على أساس الاتساق والاعتزان، حت أصبح، حسب الوصف البلغ للنورسي، " مدينة رائعة التنسيق والنظام، بحيث تصرف صادراتها غير المحدودة، وتأتي وارداتها غير المعدودة، وأموالها الثمينة، وأرزاقها المتنوعة بانتظام كامل من وراء ستار الغيب، كل في وقته المناسب، ومن حيث لا يحتسب... وجعله كتابا معجزا بليغا، بحيث إن كل حرف فيه يفيد معاني مائة سطر، وكل سطر فيه يعبر عن معاني مائة صحيفة، وكل صحيفة فيه تبين معاني مائة باب، وكل باب فيه تفصح عن معاني مائة كتاب". (النورسي، 2021:30)

فندم هذا الكون الفسيح البديع على هذه الصورة من رب العالمين، إنما هو تقديم للوعاء الأمثل المناسب للإنسان خليفة الله في أرضه، على قاعدة التسخير، مصداقا لقول الله تعالى: " وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه" (الجناتية:12).

فندبير هذا الكون بمن فيه وما فيه بغاية الحكمة، وبمنتهى العدالة والميزان، يقتضي وجود نظام الجزاء لمكافأة من انقاد لحكمة التدبير، وخضع لعدالة التسيير، معاقبة كل من أخل وخال تلك الحكمة والعدالة (النورسي، 2012:68) ويقول الإمام النورسي مؤكدا نتيجة هذا المقتضى من ضرورة العدالة السلبية: " فلا بد من جنة أبدية، ومن جهنم دائمة للعادل الجليل ذي الجمال، وللحكيم الجميل ذي الجلال" (النورسي، 2012:70)

كما أن العدالة الكونية القائمة على الرقابة الدقيقة الدائمة التي لا تغادر صغيرة ولا كبيرة في هذا الكون إلا أحصيت، تقتضي في نظر الإمام النورسي شمول أعمال الإنسان – صاحب الخلافة في الأرض، وحامل الأمانة الكبرى- بهذه المراقبة والحاسبة لينال ما يستحق من ثواب أو عقاب (النورسي، 2012:81) وذلك كله " ليس على أساس صغره، بل على أساس ضخامة جنائته، وعلى أساس أهمية ماهيته، وعلى أساس عظمة مهمته" (النورسي، 2012:69)

ومن القضايا التطبيقية التي يبرز فيها التكامل الجدلي بين السلب والإيجاب في العدالة التكوينية، عند الإمام النورسي، نذكر على سبيل المثال:

إخراج آدم من الجنة:

إذا كان هذا الإخراج يمثل مقتضى العدالة السلبية في معاقبة حالات الإخلال بنظام الانقياد للأوامر الإلهية في الجنة، وكان آدم عليه السلام، قد اخل بهذا النظام بالخطيئة المعروفة، فاستحق بذلك عقوبة الحرمان من المكوث في الجنة، فإن ذلك يمثل من جهة العدالة الإيجابية إنشاء وظيفة الاستخلاف في الأرض بمقتضى الإرادة التكوينية " إني جاعل في الأرض خليفة " (البقرة: 30)، فأدم عليه السلام " بعث إلى الأرض موظفا موكولا إليه مهمة جليلة، بحيث إن نتائج تلك الوظيفة هي جمع أنواع الرقي المعنوي البشري، وانكشاف جميع استعدادات البشر ونمائها، وضرورة الماهية الإنسانية مرآة جامعة للأسماء الإلهية الحسنی كلها" (النورسي، 50:2013)

ويكشف الإمام النورسي أوجها أخرى من العدالة الإيجابية لهذه القضية، حين يرى أن بقاء آدم في الجنة، يجعل مقامه ثابتا كالملائكة، ولا تنمو الاستعدادات البشرية، بينما مقام الملائكة مطرد لا داعي لأن يقوم به الإنسان (النورسي، 51:2013)

معاقبة الأشقياء والأبرياء معا:

إن العقاب الجماعي، وصفعات التأديب الرباني، مما يحدث أحيانا بالزلازل، والأضرار والبلايا، لا يخرج عن مقتضى العدالة سلبا وإيجابا، خصوصا وأن العقاب الدنيوي النازل أحيانا بالعصاة والمجرمين، لا يلغي العقاب الأخرى.

فإذا كانت الجرائم الكبرى إنما تحال " إلى محاكم جزاء كرى، وتعهد إليه عقوبتها بالتأخير، بينما تحسم الجنايات الصغيرة، والجنح في مراكز الأفضية والنواحي، فإن القسم الأعظم من عقوبات أهل الكفر، وجرائم كفرهم، وإلحادهم يؤجل إلى المحكمة الكبرى في الحشر الأعظم، بينما يعاقب أهل الإيمان على قسم من خطيئاتهم في هذه الدنيا، وذلك بمقتضى حكمة ربانية مهمة" (النورسي، 196:2012)

فالجانب السلبي لهذه القضية عند النورسي يتمثل في أن " أغلب الناس يكونون مشتركين مع أولئك القلة الظلمة، إما مشاركة فعلية، أو التحاقا بصفوفهم، أو التزاما بأوامرهم، أي يكونون معهم معنى، مما يكسب المصيبة صفة العمومية، إذ نعم المصيبة بمعاصي الأكثرية" (النورسي، 196:2012)

ومصدق ذلك في قول الله تعالى: " واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة" (الأنفال: 25)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم" (الترمذي، 23349)

أما الجانب الإيجابي لعدالة العقاب الجماعي، فقد لخصها الإمام النورسي في جملة مصالح أخروية، منها أن " أموال أولئك الأبرياء الفانية ستخلد لهم في الآخرة، وتدخر صدقة لهم، أما حياتهم الفانية فتتحول إلى حياة باقية، بما يكسب نوعا من الشهادة، أي أن تلك المصيبة والبلاء بالنسبة لأولئك الأبرياء، نوع من رحمة إلهية ضمن عذاب أليم مؤقت، حيث تمنح لهم بمشقة وعذاب مؤقتين وقليلين نسيبا، غنيمة دائمة وعظيمة" (النورسي، 197:2012)

ثانياً: العدالة التشريعية:

إذا كانت العدالة التكوينية تمثل الأساس الذي بني عليه الكون بكامله من ذراته إلى مجراته، بمقتضى قصد الله الكوني، فإن العدالة التشريعية تمثل أساس الشريعة، بجميع تكاليفها، وفق قصد الله الشرعي، كلتا العدالتين تشكل وحدة متكاملة ومتناغمة، لوحدة مصدرهما، وهو الحق سبحانه.

ويبرز الوجه الإيجابي للعدالة التشريعية في ارتباط هذه الأخيرة كلياً بمصالح المكلف في الزمان والمكان، ووفق الأحوال، لذلك نزلت الشريعة دائرة مع هذه المصالح، قال ابن القيم: " الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل "

أما الجانب السلبي للعدالة الشرعية، فيتمثل في النظام العقابي الذي جاءت به الشريعة لحفظ مصالح المكلفين من جانب عدم، وذلك بدرء أوجه الاختلال الواقع أو المتوقع في تلك المصالح، كالحودود والتعازير، وغيرها من العقوبات القادرة وحدها على الردع، عند توفر قصد الامتثال، يقول الإمام النورسي: " إن " الحد " أو " العقاب " عندما يقام امتثالاً للأمر الإلهي والعدل الرباني، فإن الروح والعقل والوجدان واللطف المندرجة في ماهية الإنسان، تتأثر به وترتبط به " (النورسي، 1996:523)

وانطلاقاً من طبيعة الأحكام العقابية الشرعية الممثلة للجانب السلبي للعدالة الشرعية، يقرر النورسي جازماً: " أن السعادة البشرية في الدنيا مرتبهة بإجراء العدالة، ولا تنفذ العدالة إلا كما بينها القرآن الكريم " (النورسي، 1996:523)

لعل أعظم آية جمعت بين جانبي السلب والإيجاب للعدالة الشرعية، هي قول الله تعالى: " إن الله يامر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى " (النحل: 90)، ذلك أن الشريعة مبناها على الأمر والنهي: الأمر لرعاية مصالح العباد، والنهي لدرء ما يفسد تلك المصالح، فجمع الله جنس تلك المصالح في صيغة " العدل والإحسان"، وجنس هذه المفاصد في عبارة " الفحشاء والمنكر والبغى".

المبحث الثالث: المنحى التنزيلي للعدالة التشريعية عند النورسي

لم يكن مفهوم العدالة عند النورسي مفهوماً نظرياً مجرداً، بعيداً عن الواقع العملي للمكلفين، ومصالحهم أفراداً وأمة، وإنما العدالة الشرعية تتأسس على مستوى التنزيل في دنيا الناس على ركيزتين اثنتين:

أولاً: عدالة الحكم:

عدل الحكم إنما يكون بالشورى، وتحكيم الشريعة، لأن الحكم بغير ما أنزل الله سقوط في الظلم الأكبر، وهو الاشتراك مع الله عز وجل في حاكميته، ومن هذا الظلم يتفرع ظلم القضاء، وفساد المحاكم، وتقشي الرشوة، والإدلاء بالأموال في الباطل (عبد السلام، دون تاريخ:250) والله تعالى يأمرنا أن نلزم العدل

في الحكم إدارة وقضاء، فقال: " وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم" (المائدة: 49)، وقال: " وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (النساء: 58).

واستبدال الشريعة في الحكم بغيرها، خروج عن مقتضى العدالة، وعين الظلم، لأن أحكام الشريعة موعبة لجميع صور العدل الضامنة لسعادة الدارين، إذ تضمنت "جميع دساتير سعادة الدارين، ودواعي الأمن والاطمئنان، وروابط الحياة الاجتماعية، وسائل التربية، وحقائق الأقوال" (النورسي، 2012: 445)

ثانياً: عدل قسمة الأرزاق:

إذا كان العدل الاجتماعي مقصد الشريعة الأسمى، وطلبة كل المستضعفين، فإنه لا يتم إلا بالقسمة الرشيدة للثروات بين العباد، وهذا تجل أعظم للعدالة الشرعية، وتحذ أكبر للأمة الإسلامية في واقعها الحالي، الذي فشلت فيه مرتين: فشلتها في إنتاج الثروة، وفشلها في حسن توزيعها.

فقد حرص الإمام النورسي رحمه الله على بيان اطراد روح عدالة القسمة في أحكام الشريعة، فأكد أن من مقاصد الشريعة ألا تتكدس ثروة الإنسان بيد الظالمين، ولا يكثرها، مستشهداً بقوله تعالى: " وأن ليس للإنسان إلا ما سعى" (النجم: 39)، وقوله سبحانه: " والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب اليم" (التوبة: 34).

ومن الركائز الشرعية في عدالة التوزيع عند النورسي، تحريم الربا، وفرض الزكاة (النورسي، 2012: 445) بشواهد قول الله تعالى: " وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة: 275)، وقوله تعالى: " يحق الله الربا" (البقرة: 276)، وقوله تعالى: " وقوله تعالى: " وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة" (ورد ذكرها في أكثر من سورة).

وإذا كان روح عدالة القسمة يتمثل في المساواة، بحيث " إن العدالة التي لا مساواة فيها ليست عدالة أصلاً" (النورسي، 2012: 445) فإن الإمام النورسي يرى اطراد روح المساواة في جميع صور توزيع الثروة في القرآن، ومنها بعض الأحكام التي أثبتت حولها الشكوك، والشبهات، كحظ المرأة في الإرث.

ويبين النورسي وجه المساواة في هذا التوزيع الرباني، فيقول: " فإذا ما أخذت الأنثى الثلث من أبيها، أي نصف ما أخذه الزوج من أبيه، فإن زوجها سيسد حاجتها، بينما إذا أخذ الرجل حظين من أبيه، فإنه سينفق قسطاً منه على زوجته، وبذلك تحصل المساواة، ويكون الرجل مساوياً لأخته، وهكذا تقتضي العدالة القرآنية" (النورسي، 2012: 450) وتعليل ذلك شرعياً، أن " الرجل الذي ينكح امرأة يتكفل بنفقتها، كما هو في الأكثرية المطلقة، أما المرأة فهي تتزوج الرجل، وتذهب إليه، وتحمل نفقتها عليه، فتلافي نقصها في الإرث" (النورسي، 2013: 48)

وخلاصة القول، فإن عدالة المساواة مطردة في كليات الشريعة وجزيئاتها، غير أن تنزيلها في دنيا الناس واقعا ينعم به العباد، يتوقف عملياً على شرطين: عدالة الحكم، وعدالة قسمة الأرزاق، يقول الإمام عبد السلام ياسين: " عدل الشريعة بعدل القاضي والحاكم" (عبد السلام، دون تاريخ: 251)

خاتمة

في ختام هذه الجولة المباركة في رحاب مفهوم التكامل بين العدالة الإيجابية والعدالة السلبية عند الإمام النورسي، نورد أهم ما خلصنا إليه من خلال هذا البحث، من نتائج علمية، في صورة عوارض مركزة:

- عالج الإمام سعيد النورسي مفهوم الترابط الجدلي بين العدالة الإيجابية والعدالة السلبية معالجة مقاصدية عميقة، وذلك باعتماد مسلك الجمع بين النظر الكلي والنظر الجزئي في جمع صور العدالة وقضاياها.
- تميز مفهوم العدالة عند الإمام النورسي بالغنى والتنوع، حتى شمل أنواعا متعددة.
- اتخذ الإمام النورسي ثنائية السلب والإيجاب ناظمة لمفهوم العدالة بشقيه التكويني والتشريعي.
- القصد التكويني والقصد التشريعي ناظران كليان لأقسام العدالة، وللكون ومفرداته، والإنسان وإشكالاته.
- عدالة المساواة مطردة في مقاصد الشريعة الكلية، وأحكامها الجزئية.
- يتوقف تنزيل عدالة الشريعة في واقع الناس على عدالة الحكم والقضاء، وعدالة القسمة في الأرزاق.

المراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق.

1. الأصفهاني، الراغب. المفردات في غريب القرآن، تحقيق سيد كيلاني، مصر: طبعة 1961م.
2. الباجي، أبو الوليد. المنهاج في ترتيب الحجاج، تحقيق عبد المجيد تركي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، طبعة 1987/2م.
3. ابن البناء المراكشي، رسالة في الجدل بمقتضى قواعد الأصول دراسة وتحقيق محمد رفيع، بيروت: دار ابن حزم، طبعة 2010/1م.
4. البيهقي، أبو بكر، شعب الإيمان، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، 2003م.
5. الترمذي، أبو عيسى محمد، الجامع الصحيح للترمذي، بيروت: دار ابن حزم، 2002م.
6. التهانوي، محمد علي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى 1996م.
7. الجويني، عبد الملك. الكافية في الجدل، تحقيق فوية حسين، القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي، طبعة 1979م.
8. ابن حنبل أحمد، مسنده أحمد، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1999م.
9. الزمخشري، جار الله. أساس البلاغة معجم في اللغة والبلاغة، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، طبعة 1996/1م.
10. الكفوي، أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1 / 1992م.
11. ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، طبعة 1994/3م.
12. النورسي، سعيد، الكلمات، ترجمة الخيرات، إستانبول: دار الخيرات، 2012م.
13. النورسي، سعيد، المكتوبات، ترجمة الخيرات، إستانبول: دار الخيرات، 2013م.
14. النورسي، سعيد، الشعاعات، ترجمة الخيرات، إستانبول: دار الخيرات، 2021م.
15. النورسي، سعيد. صيقل الإسلام، ترجمة احسان قاسم، إستانبول: دار سوزلر، 1992م.
16. ابن عاشور، الطاهر. تفسير التحرير والتنوير تونس: دار سحنون بدون تاريخ.
17. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيروت: دار الكتب العلمية، طبعة 1995/1م.
18. الشاطبي، أبو إسحاق. الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، بيروت، دار الكتب العلمية، طبعة 2003/3م. —
19. ياسين، عبد السلام. المنهاج النبوي تربية وتنظيما وزحفا، الطبعة 2، دون مكان ولا تاريخ.